

بداية «لندنستان» و«الحديث الطيب مع الأصوليين»

وثائق تكشف عما ساد أروقة الحكومة البريطانية من تباين في شأن التعامل مع مسألة الإسلاميين في بداية تسعينات (القرن الماضي 1من 3)

مثل هذان الرجلان في الصورة (أعلاه)، وعلى مدى سنوات، رمزاً لتحوّل العاصمة البريطانية إلى معقل للمتشددين الإسلاميين في تسعينات القرن الماضي. يقضي الأول، أبو حمزة المصري (يمين الصورة)، حكماً بالسجن مدى الحياة في الولايات المتحدة بعد إدانته بالإرهاب.

أما الآخر، السوري عمر بكري، فسجن بدوره لسنوات في لبنان بتهم إرهاب أيضاً (خرج من السجن في مارس / آذار الماضي). ولكن قبل أن يجد هذان الرجلان نفسيهما وراء القضبان، شكّلا، مع آخرين، لنحو عقدين من الزمن تقريبا، وجهاً لما يسميه منتقدون «لندنستان». وفي حين أن هناك من سيجادل بأن هذه الصفة ليست صحيحة تماماً وبأن لندن هي في الواقع تجربة بريطانية ناجحة للتعايش بين الديانات والثقافات المختلفة، فإن ما يبدو مؤكداً في الحقيقة هو أن العاصمة البريطانية تحوّلت منذ تسعينات القرن الماضي إلى ساحة ينشط فيها خليط واسع من مؤيدي تيارات الإسلام السياسي والجماعات التي تُطلق على نفسها وصف «الجهادية» لكنها مصنّفة إرهابية أو متشددة من قِبل الكثير من الحكومات، بدايةً في العالم العربي ولاحقاً في الدول الغربية نفسها.

ولكن كيف تحوّلت لندن إلى «لندنستان»؟ هل كانت الحكومة البريطانية واعية لهذا التحوّل نحو التشدد الذي يتم على أراضيها؟ هل كانت تستضيف الإسلاميين لاستخدامهم «ورقة» في تعاملاتها مع قضايا الشرق الأوسط، كما يعتقد بعضهم؟ أم أنها لم تعرف بمدى خطورة «ضيوفها» المتشددين سوى في وقت متأخر وبعدها تجذّر هؤلاء على أرضها وبدأوا ينخرطون في عمليات عنف وإرهاب في بلدانهم الأصلية

وفي البلدان الغربية أيضاً؟

تسلط «الشرق الأوسط» الضوء على هذه القضية من خلال نشرها سلسلة وثائق حكومية بريطانية كانت مصنفة سرية وباتت متاحة في الأرشيف الوطني بلندن. تكشف هذه الوثائق عن أن جدلاً داخلياً ساد أروقة الحكومة البريطانية في شأن التعامل مع مسألة الإسلاميين في بداية تسعينات القرن الماضي. دعا تيار في الحكومة إلى الحوار معهم، بما في ذلك مع المتشددين منهم، على أساس أن التحدث معهم يمكن أن يحل أي إشكالية بين الطرفين، خصوصاً أنه «ليس هناك تضارب ضروري بين المصالح الغربية والإسلام»، بحسب ما جادل أنصار هذا الرأي.

في المقابل، كان هناك تيار آخر ينتقد هذا المنطق ويعدّ أن هناك محاولة متعمدة من بعض المسؤولين البريطانيين لمحو الفوارق الموجودة مع الإسلاميين المتشددين، ويشير إلى ضرورة أخذ مثالي السودان وإيران في الحسبان عند التعامل مع تيارات الإسلام السياسي، في إشارة إلى أن وصول الإسلاميين للسلطة سيعني رفضهم التخلي عنها لاحقاً، مثلما فعل نظام الرئيس عمر البشير بعد استيلائه على السلطة بانقلاب عسكري في الخرطوم عام 1989، وكما فعل من قبل الإسلاميون الإيرانيون بقيادة آية الله الخميني بعد إطاحتهم نظام الشاه في طهران عام 1979.

وفي الواقع، بدأ هذا الجدل بين المسؤولين البريطانيين على خلفية النزاع الأهلي الذي بدأ في الجزائر عقب إلغاء الجيش، في يناير (كانون الثاني) 1992، انتخابات كان الإسلاميون على وشك الفوز بها. فقد لاحظ البريطانيون أن مناصرين لـ«الجهة الإسلامية للإنقاذ»، الحزب الذي حظرت السلطات الجزائرية عقب إلغاء الانتخابات، بدأوا يطلبون تأشيرات للمجيء إلى المملكة المتحدة، قبل طلبهم اللجوء السياسي على الأرجح، وهو أمر لم تعرف سفارة المملكة المتحدة في الجزائر طريقة التعامل معه، فطلبت الحصول على تعليمات من وزارة الخارجية في لندن. وكان لافتاً أن رد الخارجية أشار إلى أن وزير الداخلية البريطاني فقط هو من يستطيع منع أشخاص معينين من الدخول إلى المملكة المتحدة، وإلى أن أي حظر يجب أن يشمل أشخاصاً بأسمائهم وليس منظمات؛ إذ إن «جهة الإنقاذ» كانت آنذاك محظورة فقط في الجزائر وليس في بريطانيا. كما كشفت المداولات البريطانية الداخلية عن أن حكومة لندن أبلغت السفارة في الجزائر بأنه ممنوع عليها أن تشارك الأوروبيين في معلومات مستقاة من طلبات التأشيرة (الفيزا) التي يتقدم مناصرو «الإنقاذ» للحصول عليها، لكنها سمحت بإبلاغ الأوروبيين فقط بأن شخصاً ما رفض أو قُبِل، وبشرط ألا تكون

المعلومة المقدمة للدول الأوروبية عن هذا الشخص (وهل هو من إسلامي «جبهة الإنقاذ» أم لا) مستقاة من أوراق طلب التأشيرة التي قدّمها



شعار «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في الجزائر

إشكالية التأشير... إسلاميو «جبهة
الإنقاذ»

كان موضوع التأشير محور مراسلات بين الخارجية البريطانية

والسفارة في الجزائر. ففي ديسمبر (كانون الأول) 1992، كتب د. آي. ليوتي، المسؤول بقسم الهجرة والتأشيرات، إلى كريستوفر باتيسكوم، سفير المملكة المتحدة في الجزائر (من عام 1990 إلى 1994) يرد فيها على برقية وجّهها الأخير إلى قسم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا الخارجية البريطانية بعنوان «طلبات التأشيرة لناشطي الجبهة الإسلامية للإنقاذ» (مؤرخة بتاريخ 8 نوفمبر/تشرين الثاني). قال ليوتي في رسالته إلى السفير:

1- لقد أكد المستشارون القانونيون أننا، من منطلق (مبدأ) الخصوصية، ممنوعون أن نكشف عن معلومات واردة في طلبات الحصول على التأشيرة. ولكن، لن يكون هناك اعتراض على أن تبلغ زملاءك في المجموعة الأوروبية (التي تحولت لاحقاً إلى الاتحاد الأوروبي)، على سبيل المثال، أن ناشطاً معروفاً في الجبهة الإسلامية للإنقاذ تقدم بطلب تأشيرة للمملكة المتحدة، وأن تخبرهم بنتيجة هذا الطلب. (أفترض هنا أن معلوماتنا عن أن مقدم الطلب هو ناشط في الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تأت من طلب التأشيرة نفسه).

2- قد يبدو لزملائك في المجموعة الأوروبية أننا نضع عراقيل بطريقة غير ضرورية لأننا لا نستطيع أن ننضم إلى حظر (أوروبي) شامل على إصدار تأشيرات لأعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ولكن القرارات في خصوص استبعاد أفراد من القدوم إلى المملكة المتحدة على أساس أن مجيئهم لا يخدم الصالح العام (الفقرة 86 من قوانين الهجرة) لا يمكن أن تؤخذ سوى بالنسبة إلى أشخاص محددة أسماؤهم (سلفاً). وهذه القرارات تؤخذ دائماً من وزير الداخلية شخصياً. ليس هناك بند في القواعد يتعلق بحظر تام على منظمات

3- إذا تلقيت طلب تأشيرة زيارة من ناشط معروف في الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتعتقد أنه/أنها سيطلب اللجوء بعد وصوله إلى المملكة المتحدة، فيجب رفض الطلب بموجب القواعد المعتمدة (كونه ليس زائراً حقيقياً). وإذا تلقيت طلبات تأشيرة من ناشطين يمكن أن يسبب وجودهم هنا ضرراً خطيراً للعلاقات الثنائية (مع الجزائر)، رجاء عدم التردد في إحالتهم إلى قسم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وقسم الهجرة واللجوء في وزارة الخارجية

التوقيع: د. آي. ليوتي

CONFIDENTIAL
TT FCOLN
FM ALGIE TO FCOLN
030925Z NOV
GR NC

CONFIDENTIAL
FM ALGIERS
TO TELELETTER FCO
TELELETTER NFR
OF 030925Z NOVEMBER 1992

- ① Mr Gore - Booth
② Mr Elliott W. 10/11
③ Mr Richmond MSNA

3
S 111

FROM: C C R BATTISCOMBE, ALGIERS
TO: MARK ELLIOTT ESQ CMG, FCO
CC: BY BAG TO RECIPIENTS OF LETTER

YOUR LETTER OF 9 OCTOBER: ISLAMIC FUNDAMENTALISM AND ITS
IMPLICATIONS FOR BRITISH POLICY

1. THANK YOU FOR SENDING US A COPY OF YOUR LETTER OF 9 OCTOBER TO MEG ROTHWELL AND FOR INVITING COMMENTS. I APOLOGISE IN ADVANCE FOR HAVING A SECOND CRACK AT THIS BUT SINCE FUNDAMENTALISM HAS HAD SUCH A NEURALGIC INFLUENCE IN ALGERIA OVER THE PAST 4 YEARS, I HOPE I MAY BE EXCUSED.
2. IT SEEMS TO ME THAT WE NEED TO BE VERY CAREFUL ABOUT TERMS AND WHAT WE MEAN BY THEM. ISLAMIC AND ISLAMIST (WHICH I TAKE AS A SYNONYM FOR FUNDAMENTALIST) SOUND VERY SIMILAR BUT THERE IS A WORLD OF DIFFERENCE BETWEEN THEM AND INDEED THIS DIFFERENCE IS WHAT THIS PROBLEM IS ALL ABOUT. RAD'S PAPER RECOGNISES THE DIFFERENCE BUT THEN SEEMS TO BLUR IT IN ITS PRESCRIPTIONS, EG WHEN IT SAYS THAT THERE IS NO NECESSARY ANTITHESIS BETWEEN EUROPEAN AND ISLAMIC ASPIRATIONS (PARA 8) AND TALKS OF HOW TO DEAL WITH THE MUSLIM MINORITIES IN EUROPE (PARA 6) AND MUSLIM STATES TO OUR SOUTH AND EAST (PARA 8). I AM NOT AT ALL SURE IF YOU ARE NOT DOING THE SAME IN PARA 2 OF YOUR LETTER WHEN YOU TALK OF PROMOTING MUTUAL UNDERSTANDING AND CO-EXISTENCE AND CONTRIBUTING TO ECONOMIC DEVELOPMENT AND EXPORT MARKETS. AT LEAST IN THIS PART OF THE WORLD THE ISLAMISTS ARE NOT YET IN CHARGE AND DO NOT HAVE EXPORT MARKETS.
3. THIS MAY SOUND LIKE NITPICKING BUT MY POINT IS A SERIOUS ONE. BLURRING THE DISTINCTION RISKS BLURRING OUR JUDGEMENT AND CONTRIBUTING TO THE CONCLUSION THAT I SEEM TO DETECT BOTH IN YOUR LETTER AND RAD'S PAPER THAT THERE IS NOTHING PERNICIOUS OR INIMICAL TO US IN FUNDAMENTALISM WHICH A GOOD TALK WITH THE FUNDAMENTALISTS WON'T CURE. THIS SEEMS TO ME DANGEROUS COMPLACENCY. ONE HAS ONLY TO LOOK AT IRAN AND SUDAN TO SEE WHAT HAPPENS WHEN ISLAMIST REGIMES COME TO POWER. WE MAY NOT BE ABLE TO STOP THE ADVANCE OF FUNDAMENTALISM, AND WHERE IT TAKES A HOLD WE WILL NO DOUBT HAVE TO COEXIST WITH IT AS WE DO WITH OTHER UNWELCOME FORCES AROUND THE WORLD. BUT WE SHOULD DO NOTHING TO CONTRIBUTE TO ITS ADVANCE AND SHOULD INDEED DO ALL WE CAN TO HOLD IT BACK BY ENCOURAGING ISLAMIC REGIMES TO ADOPT THE DEMOCRATIC AND LIBERAL POLICIES THAT WILL WIN THEM POPULAR SUPPORT AND UNDERMINE SUPPORT FOR THE ISLAMISTS, AND TO THE EXTENT THAT WE ARE ABLE, BUTTRESS THEM FURTHER WITH FINANCIAL ASSISTANCE.

(الأوسط)

الأصولية الإسلامية وتداعياتها على» «السياسة البريطانية

الجدل حول موضوع التأشيرات فتح باباً لجدل أكبر عن حدود التعامل مع الإسلاميين وأطرافهم، رصدته الوثائق التي سجلت مكاتبات بين مسؤولين بريطانيين، تعقيباً على خلاصات ورشة عمل تناولت الموضوع، لكن لم تتضح تفاصيل عقدها من الوثائق.

الوثيقة الأولى التي سجلت هذا الجدل كانت برقية من السفير باتيسكوم إلى مارك إيليوت، نائب وكيل وزارة الخارجية (عمل لاحقاً سفيراً في إسرائيل والنرويج)، بتاريخ 3 نوفمبر، جاء فيها:

رسالتكم المؤرخة في 9 أكتوبر (تشرين الأول): الأصولية الإسلامية وتداعياتها على السياسة البريطانية

شكراً لكم لإرسالكم نسخة من رسالتكم في 9 أكتوبر إلى ميغ -1 روثويل ولدعوتكم إلى تلقي تعليقات عليها. أعتذر مسبقاً لخوضي محاولة ثانية في هذه المسألة، ولكن آمل أن أكون معذوراً بما أن الأصولية كان لها هذا التأثير المؤلم على الجزائر على مدى السنوات الأربع الماضية.

يبدو لي أن علينا أن نكون حذرين جداً في خصوص المصطلحات وماذا -2 نعني بها. الإسلامي والإسلاموي (الذي أضعه مرادفاً للأصولي) يبدوان متشابهين كثيراً ولكن هناك farkاً كبيراً جداً بينهما، وهذا fark حقاً هو ما تدور حوله هذه المشكلة. ورقة قسم الأبحاث والتحليل تقر بوجود هذا fark، لكنه يبدو كمن يحاول محوه من خلال وصفاته، مثلاً عندما يقول إنه ليس هناك تضارب ضروري بين التطلعات الأوروبية والإسلامية (الفقرة 8) وبحديثه عن كيفية التعامل مع الأقليات المسلمة في أوروبا (الفقرة 6). وعن الدول المسلمة إلى جنوبنا وشرقنا (الفقرة 8). لست واثقاً كلياً من أنك لا تفعل الشيء نفسه في الفقرة 2 من رسالتك عندما تتحدث عن الترويج للتفاهم المتبادل والتعايش سويًا والمساهمة في تنمية الاقتصاد وأسواق الصادرات. على الأقل، في هذا الجزء من العالم الإسلاميون ليسوا في السلطة بعد وليس لديهم أسواق صادرات

CONFIDENTIAL

034205
MDTTAN 0325

ALSO COME UP IN CAPITALS OR IN EC POLITICAL COOPERATION.

5. AS YOU KNOW OUR POLICY ON VISAS IS RATHER DIFFERENT FROM SOME OF OUR COMMUNITY COLLEAGUES, EG THE FRENCH AND BELGIANS, WHO DESPITE THE CRITICISMS LEVELLED AT THEM IN PRACTICE FIND IT EASIER TO EXCLUDE FIS ACTIVISTS ON POLITICAL GROUNDS. WHEN I REPORTED AN EARLIER EXCHANGE BETWEEN EC AMBASSADORS ON THIS SUBJECT (MY INTERNAL MINUTE TO DHM OF 24 MARCH, COPIED TO NENAD) ALAN MONTGOMERY (MVD) REPLIED (HIS LETTER OF 28 APRIL TO ME) RULING OUT EVEN THE EXCHANGE OF INFORMATION ABOUT FIS ACTIVISTS WHO APPLY FOR VISAS. IT MIGHT BE PRUDENT TO HAVE A LOOK AT THE POSSIBILITY OF INTRODUCING SOME FLEXIBILITY OVER THIS IN CASE THE SUBJECT IS RAISED AGAIN. AS REGARDS OUR OWN POLICY, I CAN ONLY SUGGEST THAT WE SHOULD LOOK VERY HARD AT ANY APPLICATIONS FOR VISAS BY KNOWN FIS ACTIVISTS, AND CONSULT YOU AND MVD ABOUT THEM WHERE APPROPRIATE, BEARING IN MIND THE LIKELIHOOD THAT THEY MAY BE THE FIRST STEP ON THE ROAD TO REQUESTING SETTLEMENT OR POLITICAL ASYLUM.

SIGNED: C C R BATTISCOMBE

YYYY

DISTRIBUTION

1

MAIN

1

SINGLE COPIES

NENAD/RICHMOND

NNNN

PAGE 3
CONFIDENTIAL

من الوثائق البريطانية بخصوص الأولوية وانعكاستها على السياسة

(البريطانية (الشرق الأوسط

قد يبدو هذا كمن يتصيد الأخطاء، لكن النقطة التي أثيرها بالغة -3 الأهمية. طمس الفوارق يهدد بطمس أحكامنا ويساهم في الوصول إلى خلاصة يبدو أنني ألحظها في رسالتكم وفي ورقة قسم الأبحاث والتحليل بأنه ليس هناك شيء خبيث أو معادٍ لنا في الأصولية لا يمكن أن يشفيه حديث طيب مع الأصوليين. يبدو لي هذا الأمر تساهلاً خطيراً. على المرء أن ينظر فقط إلى إيران والسودان ليرى ماذا يحصل عندما تأتي أنظمة إسلاموية إلى السلطة. ربما لا يمكننا أن نوقف تقدم الأصولية، وحيث تستحكم فإن علينا بلا شك أن نتعايش معها كما نتعايش مع قوى أخرى غير مرحب بها حول العالم. ولكن لا يجب أن نقوم بأي شيء من أجل الدفع بها إلى الأمام، بل علينا حقاً أن نقوم بكل ما يمكننا أن نقوم به من أجل وقف تقدمها من خلال تشجيع الأنظمة الإسلامية على تبني سياسات ديمقراطية وليبرالية ستجلب لها تأييداً شعبياً وتقلل من الدعم للإسلاميين، وإلى الدرجة التي يمكننا أن نقوم بها، علينا أن ندعمهم بمساعدات مالية أكبر.

...التوقيع: كريستوفر باتيسكوم قسم الأبحاث والتحليل



(أبو حمزة المصري يؤم المصلين أمام أحد مساجد لندن (غيتي

الإسلام السياسي

وكانت برقية السفير باتيسكوم، المؤرخة في 3 نوفمبر، محور رد مطول من باسيل إيستوود، مدير قسم الأبحاث والتحليل بوزارة الخارجية.

فقد كتب الأخير إلى مارك إيليو، المسؤول في وزارة الخارجية، رسالة من ورقتين بتاريخ 9 نوفمبر تحت عنوان

الإسلام السياسي - برقية السيد باتيسكوم في 3 نوفمبر». وجاء في «رسالة إيستوود

السيد باتيسكوم يؤنبنا على عدم تعريفنا لمصطلحاتنا. إنني أقرّ -1- بذنبي: لقد سعيت عمداً إلى تجنب بدء ورشة عملنا بدرس في التعريفات لأنني شعرت بأن ذلك سيعني أن البداية ستغرق في حذقة لغوية (نقاش لغوي عميق). غالبية المتحدثين وأنا معهم سعينا إلى تجنب استخدام مصطلح «الأصولية الإسلامية» الذي يأتي منه معظم (المشاكل) بما في ذلك برقية السيد باتيسكوم

للتعويض عن هذا النقص، يمكن للمرء ربما أن يقوم بهذا التفريق -2- داخل الطائفة الإسلامية الواسعة

أ- العلمانيون: هم أولئك الذين يعترفون ويؤكدون على هويتهم الإسلامية، لكنهم يعتقدون في شكل إيجابي أن الإسلام من الأفضل أن يبقى خارج السياسة.

ب- المؤمنون لكنهم غير المسيّسين: هم أولئك الذين يكونون متدينين ويؤمنون نظرياً بتطبيق التعاليم الإسلامية على تنظيم المجتمع، لكنهم جوهرياً غير مسيسين.

ت- المتدينون المسيّسون لكنهم غير عنيفين: هم أولئك الذين يكون لديهم توجه سياسي ويكونون متدينين، لكنهم يؤمنون بمسار تطوري والذين يسعون إلى تغيير الاتجاه السياسي للدول التي يعيشون فيها بوسائل غير عنيفة. الرجاء الانتباه إلى أن معظم من هم في هذه المجموعة سيكون لديهم صعوبات، من منطلق فقهي، بافتراض أنهم متى ما وصلوا إلى السلطة بوسائل ديمقراطية أو سلمية فإنهم يمكن أن يتخلوا عنها.

ث- الثوريون: هم أولئك الذين يدافعون عن استخدام العنف والثورة لتحقيق قيام نظام إسلامي في المجتمع. ربما في هذه الفئة يجب أن يُدرج «الأصوليون الإسلاميون»، على رغم أن المصطلح مفتوح على تفسيرات عدة، كلها من منطلق شخصي وكثير منها ينمّ عن ازدراء.

ناقشنا في ورشة العمل كل هذه الفئات. «الإسلام السياسي» يشملها -3- جميعها، بما في ذلك، على سبيل المثال، المواقف الإسلامية التي تجد

أنظمة علمانية نفسها مضطرة إلى تبنيها تجاه المسألة البوسنية
مثلاً (أي أنه على هذا المستوى باتت - أي قضية البوسنة - اتجاهها
سائداً في الدبلوماسية الدولية). إن مصطلح «الإسلاميين» يمكن أن
(يشمل أشخاصاً من الفئات (ب و ت و ث



بعض أتباع أبو حمزة المصري خلال صلاة أمام مسجد في شمال لندن في
(سبتمبر 2004 (أ.ف.ب / غيتي
:أعتقد أن ورشة العمل التي عقدناها خرجت بشعور أن 4-

- أولاً ، أن هناك صعوداً عاماً للحماسة الإسلامية -
 - ثانياً ، أنه ليس هناك تضارب ضروري بين المصالح الغربية والإسلام -
 - ثالثاً ، أن الفئة (ث) ما زالت أقلية قليلة -
 - رابعاً ، أنه إذا لم يلعب الغرب أوراقه بذكاء فإننا نخاطر بدفع -
(الأعداد الأكبر بكثير من الفئتين (ب و ت) إلى الفئة (ث)
- 5- لم ألحظ في ورشة العمل اتجاههاً للمجادلة بأنه «ليس هناك أي شيء خطأ في الفئة ث لا يمكن لحوار جيد (أو لحديث طيب) أن يجد له حلاً» (بحسب ما جاء في الفقرة 3 من برقية السيد باتيسكوم). إنني أعتذر إذا كان غياب تعريف المصطلحات في ملاحظاتي ترك القراءاء بهذا الانطباع.

التوقيع: باسيل إيستوود

RESTRICTED



adopt towards eg the Bosnian question (ie at this level it is a trend in international diplomacy) . The term 'Islamists' would include people in categories (b), (c) and (d).

4. I think the sense of our seminar was:

- firstly that there is a general resurgence of Islamic fervour,
- secondly that there is no necessary antithesis between Western interests and Islam,
- thirdly that category (d) is still a tiny minority,
- fourthly that if the West does not play its cards intelligently we risk driving the vastly greater numbers in categories (b) and (c) into category (d).

5. I detected no inclination at the seminar to argue that "there was nothing wrong with category (d) that a good talk wouldn't cure" (Mr Battiscombe's paragraph 3). I am sorry if the absence of definitions in my note left any readers with that impression.

Basil Eastwood

Basil Eastwood
Director of Research & Analysis

RESTRICTED

(جدل بريطاني داخل في شأن التعامل مع الأصوليين (الشرق الأوسط)

«اختلافات مهمة في المصطلحات»

اعتذار» باسيل إيستوود، مدير قسم الأبحاث والتحليل بوزارة الخارجية، جاء في ضوء مراسلات بين السفير باتيسكوم في الجزائر ووزارة الخارجية في لندن، بخصوص الإسلام السياسي والتعامل مع المتشددين. ففي 10 نوفمبر 1992، كتب مارك إيليوت في برقية إلى: السفير البريطاني في الجزائر قائلاً

،عزيزي كريستوفر

الأصولية الإسلامية

شكراً جزيلاً لمراسلتكم المؤرخة في 3 نوفمبر. إنني أتفهم في 1- شكل كامل وأتعاطف إلى حد كبير مع النقاط التي أثارها، وسنأخذها في الحسبان.

ربما ستود أن تطلع على ورقة باسيل إيستوود (المحضر المؤرخ في 2- 9 نوفمبر، نسخة منه مرفقة بهذه الرسالة). لا أعتقد أن هناك في الحقيقة الكثير من الجدل بيننا، ولكن لا ضير من إبراز هذه الاختلافات المهمة في المصطلحات.

التوقيع: مارك إيليوت

جبهة الإنقاذ» تطلب لقاء مع» الحكومة البريطانية

نقاش في «الخارجية» حول استقبال
قيادي في حزب مصدّف إرهابياً
بالجزائر

Spoke to Mr Shipman.
He will pursue with Islamic Council.
I emphasize the need to avoid
resort to violence, Mr. Shipman

RESTRICTED

Reference

(5)

Mr Richmond
NENAD

I agree that this is one for Mr Shipman, ~~Basal~~
if he can manage. Can you see discussion with him?

DM

ISLAMIC SALVATION FRONT (FIS)

1. I had a phone call today from Caroline Dutton of the Islamic Council (tel. 071 235-9832) asking whether Anouar Haddam could call on me. I explained that she had caught me at an awkward moment and that I would ring back later. She described Mr Haddam as the "Head of the Parliamentary Delegation to Europe and America".

2. Mr Haddam was elected FIS deputy for Tlemcen on 26 December. According to a recent press article, he rejects violation of the law and recourse to violence but understands why some FIS followers have chosen the latter. Mr Haddam, therefore, appears to belong to the moderate wing of the FIS. In a letter of 11 May, Mr Bloomfield described Mr Haddam as the overseas spokesman for FIS, who is based in France. I think Mr Haddam visited the UK in April. (He holds a multiple entry visa for the USA and is thought to have travelled to the USA and Canada earlier this year.)

3. The FIS was, of course, banned by the Algerian authorities in the spring. As a consequence, the Embassy has been deprived of access to what is left of the FIS leadership. There would, therefore, be merit in seeing Mr Haddam, especially as we have advocated in the past that the regime should resume political dialogue with the moderates in the FIS.

X) 4.

5. Mr Haddam is in London all of this week.

Frank Martin

NFA 226/1

F J Martin
Near East and North Africa
Department

12 October 1992

Mr Faller

One of the provisional conclusions of our work on political Islam is that we should be establishing a dialogue with the Islamists, but we cannot ignore 'X'. As this is a first contact, I wonder whether it might not be better to begin with Mr Shipman and see what happens. He wd need to stress our opposition to violence.

10.AL.Richmond

RESTRICTED

D. F. Parkin

CODE 18-77

الوثيقة المتعلقة بأنور هدام وطلب اللقاء مع الحكومة البريطانية

في ظل هذا الجدل حول الإسلام السياسي، تكشف وثائق الحكومة البريطانية عن نقاش حول عقد لقاء مع قيادي إسلامي جزائري فرّ من بلاده عقب إلغاء الانتخابات وبات أحد ممثلي «جبهة الإنقاذ» في المنفى. والجدل حول مثل هذا اللقاء الذي تم بطلب من أنور هدام، أحد النواب المنتخبين عن «جبهة الإنقاذ» في الدورة الأولى المملّغة من الانتخابات التشريعية عام 1992، هو أن هذا الحزب الإسلامي بات محظوراً في الجزائر بحجة تورطه في الإرهاب، ومثل هذا اللقاء بين ممثل لحزب «إرهابي» والحكومة البريطانية يمكن أن يسبب أزمة مع الحكومة الجزائرية التي كانت تأخذ على بريطانيا استضافتها الإسلاميين المتشددين وفتح أبوابها أمامهم.

في رسالة مؤرخة بتاريخ 12 أكتوبر 1992، كتب أف. جي. مارتين، من دائرة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بوزارة الخارجية، رسالة إلى «السيد ريتشموند» المسؤول في القسم ذاته، مشيراً إلى تلقيه طلباً بعقد لقاء مع أنور هدام أحد المسؤولين البارزين في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ». جاء في الرسالة:

«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»

1- تلقيت اليوم اتصالاً من كارولين داتون من المجلس الإسلامي (رقم الهاتف...) تطلب مني أن تعرف هل بإمكان أنور هدام أن يزورني. شرحت لها أنها اتصلت بي في وقت غير ملائم وأني سأتصل بها لاحقاً. وصفت السيد هدام بأنه «رئيس البعثة البرلمانية لـ (جبهة الإنقاذ) في أوروبا وأميركا».

2- انتُخب السيد هدام نائباً عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن دائرة تلمسان في 26 ديسمبر. وبحسب تقرير صحافي أخير، رفض خرق القانون واللجوء إلى العنف، لكنه يتفهم لماذا اختار بعض أتباع الجبهة الإسلامية للإنقاذ اللجوء إلى الخيار الأخير (العنف). وهكذا يبدو السيد هدام ينتمي إلى الفرع المعتدل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ. في رسالة بتاريخ 11 أبريل (نيسان)، وصف السيد بلومفيلد (القائم بالأعمال في الجزائر) السيد هدام بأنه المتحدث باسم الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج، وبأن مقره فرنسا. أعتقد أن السيد هدام زار المملكة المتحدة في أبريل. (لديه تأشيرة تسمح بدخول متعدد للولايات المتحدة ويُعتقد أنه سافر إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا في وقت سابق من هذه السنة).

3- الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بالطبع، تم حظرها من السلطات الجزائرية في الربيع. وتبعاً لذلك؛ السفارة حُرمت من الوصول إلى ما بقي من قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. سيكون هناك، تبعاً لذلك، مبرر للقاء السيد هدام، خصوصاً كوننا دعونا في السابق إلى أن يعاود النظام (الجزائري) الحوار السياسي مع المعتدلين في الجبهة

الإسلامية للإنقاذ.

4- (الفقرة الرابعة ما زالت الرقابة البريطانية تمنع نشرها)

5- السيد هدام موجود في لندن كل هذا الأسبوع».

وعلى الورقة نفسها، تم الرد من السيد ريتشموند (السير ديفيد ريتشموند لاحقاً، وقد عمل في مناصب كثيرة من دول عربية وفي وزارة الخارجية، قبل الانتقال للعمل سفيراً لدى الاتحاد الأوروبي ولاحقاً إلى القطاع الخاص). كتب ريتشموند بخط يده قائلاً: «إن إحدى الخلاصات الأولية للعمل الذي قمنا به عن الإسلام السياسي هو أن علينا أن نقيم حواراً مع الإسلاميين، لكن لا يمكننا أن نتجاهل «أكس» (إشارة رمزية إلى شخص لم يذكر اسمه). وبما أن هذا هو أول اتصال، أتساءل عما إذا لم يكن من الأفضل أن نبدأ بالسيد شيمان (أحد المسؤولين في وزارة الخارجية) ونرى ماذا سيحصل. علينا أن نشدد» (أمام هدام) على (ضرورة) معارضة العنف

كميل الطويل

المصدر: صحيفة الشرق الأوسط